

شركة بيان للاستثمار - ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقلين

شركة بيان للاستثمار - ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقلين

المحتويات

صفحة	
4 - 1	تقرير مراقب الحسابات المستقل
5	بيان المركز المالي المجمع
6	بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
7	بيان الأرباح أو الخسائر و الدخل الشامل الآخر المجمع
8	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
9	بيان التدفقات النقدية المجمع
29 - 10	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

RSM البزيع وشركاهم

برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت +965 22961000
ف +965 22412761

www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين المحترمين
شركة بيان للاستثمار - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي المتحفظ

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة بيان للاستثمار - ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" وشركاتها التابعة (المجموعة)، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2017، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، وباستثناء أية تأثيرات محتملة نتيجة للأمر المبينة في أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا، فإن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017، ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي المتحفظ

(أ) كما هو مبين في إيضاح رقم 9 (أ) حول البيانات المالية المجمعة المرفقة، إن رصيد الدائنين التجاريين يتضمن مبلغ 23,433,278 دينار كويتي (285,198,845 درهم إماراتي) والذي يمثل الرصيد الدائن المتبقي والمستحق للمطور الرئيسي نتيجة لإقتناء عقارات قيد التطوير، حيث أن المطور الرئيسي يطالب بفوائد ورسوم أخرى بمبلغ 11,969,426 دينار كويتي (145,676,017 درهم إماراتي) من الشركة التابعة للشركة الأم وذلك نتيجة للتأخر في سداد الرصيد المستحق وفقاً لشروط التعاقد. لم تقم الشركة التابعة للشركة الأم بتسجيل تلك الفوائد والرسوم الأخرى في الدفاتر وذلك بسبب عدم موافقتها عليها. نتيجة لعدم التأكد المتعلق بتسوية الفوائد والرسوم الأخرى من قبل المجموعة، لم تتمكن من التأكد من الرصيد النهائي المستحق للمطور الرئيسي كما في 31 ديسمبر 2017. وبالتالي، لم تتمكن من التأكد إن كان ضروريا إجراء أي تعديلات على القيمة الدفترية.

(ب) كما هو مبين في إيضاح 2 (ب) حول البيانات المالية المجمعة المرفقة، تم تجميع شركة أركان للصناعة والتعدين - ش.م.م. (شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة أركان القابضة - ش.م.ك. (قابضة) - شركة تابعة مباشرة للمجموعة) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 بناءً على المعلومات المالية المرحلية المراجعة للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2017. لم تتمكن من الحصول على أدلة ملائمة وكافية لمراجعة المعلومات المالية للشركة التابعة وذلك لعدم توفر البيانات المالية المدققة كما في 31 ديسمبر 2017. وبالتالي لم تتمكن من تحديد التأثيرات الجوهرية المحتملة على القيم الدفترية المجمعة والإفصاحات المرتبطة بها.

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقون عن المجموعة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساساً في ابداء رأينا المتحفظ.

عدم التأكد المادي المتعلق بمبدأ الاستمرارية

نود أن نشير إلى الإيضاح رقم (28) من البيانات المالية المجمعة المرفقة، والذي يبين تجاوز المطالبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 23,588,454 دينار كويتي. كما هو مبين في الإيضاح رقم (28)، إن هذه الظروف بالإضافة إلى العوامل الأخرى الواردة في الإيضاح رقم (28) تشير إلى وجود عدم تأكد مادي والذي قد يؤدي إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية. إن رأينا أيضاً غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الأمر.

التأكيد على أمر

أود أن أشير إلى إيضاح رقم 23 (2) حول البيانات المالية المجمعة المرفقة فيما يتعلق بالقضايا المرفوعة من قبل المجموعة أو ضدها. إن رأينا أيضاً غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الأمر.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة، حسب تقديرنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. ولقد تم استعراض تلك الأمور ضمن تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة ككل، وفي التوصل إلى رأينا المهني حولها، وأنها لا نبدي رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. بالإضافة للأمور المذكورة في فقرة أساس الرأي المتحفظ و فقرة عدم التأكد المادي المتعلق بمبدأ الاستمرارية و فقرة التأكيد على أمر ، لقد تم التعرف أيضاً على الأمر التالي والذي يعتبر من أمور التدقيق الهامة التي وجب علينا عرضها في تقريرنا.

تقييم العقارات قيد التطوير

إن العقارات قيد التطوير بمبلغ 71,534,114 دينار كويتي تشكل جزءاً كبيراً من إجمالي موجودات المجموعة. إن تحديد صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها من تلك العقارات تتطلب مجهود ذاتي وتعتمد اعتماداً كبيراً على تقديرات وإفتراسات. وفقاً لذلك، إن تقييم العقارات قيد التطوير من أمور التدقيق الهامة. تقوم المجموعة بعمل تقييم سنوي من خلال مقيمين معتمدين لتحديد ما إذا كان هناك إنخفاض في قيمة العقارات قيد التطوير. إن تلك التقييمات تعتمد على بعض الافتراضات الأساسية مثل معدلات الخصم ومخاطر السوق ومخاطر المطورين والمعاملات التاريخية. في تقدير صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها لتلك العقارات، يستخدم المقيمون طريقة القيمة السوقية مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام العقارات. لقد قمنا بمراجعة تقارير التقييم التي تمت من قبل المقيمين المعتمدين وتقييم طريقة العرض والإفصاح عنها في البيانات المالية المجمعة، كما هو مبين في إيضاح رقم (6).

معلومات أخرى

تتكون فقرة "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2017، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها. إن المعلومات الأخرى من مسؤولية الإدارة. إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى المرتبطة بها، كما أننا لا نعبر ولن نعبر عن أية تأكيدات حولها. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة تلك المعلومات الأخرى، وللقيام بذلك، فأنا نأخذ في الاعتبار فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل مادي مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها من خلال التدقيق، أو بطريقة أخرى ، إذا ما كانت تتضمن أخطاء مادية. هذا وإذا ما تبين من خلال عملنا أن هناك أخطاء مادية في تلك المعلومات الأخرى ، فإننا مطالبون بإظهار ذلك ضمن تقريرنا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة الشركة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائما بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكمجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة المجموعة.
- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ومرتبب بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهري حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه لذلك ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية المجمعة، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- الحصول على دليل تدقيق كافي وملائم فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمجموعة أو أنشطة الأعمال من خلال المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة. أننا مسؤولون عن التوجيه، الإشراف والأداء على تدقيق حسابات المجموعة. كما أننا مسؤولون بشكل منفرد فيما يتعلق برأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحكومة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحكومة بما يفيد التزامنا بمتطلبات أخلاقية المهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة ارتباطاتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في استقلاليتنا، أو حيثما وجدت، والحماية منها.

ومن بين الأمور التي تم التواصل بها مع المسؤولين عن الحكومة، تلك الأمور التي تم تحديدها من قبلنا على أن لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للفترة الحالية وتم اعتبارها بذلك، من أمور التدقيق الهامة، ولقد قمنا بالإفصاح عن تلك الأمور ضمن تقرير التدقيق ما لم تكن القوانين أو التشريعات المحلية تحد من الإفصاح عن أمر معين، أو في حالات نادرة جدا، قررنا عدم الإفصاح عنها ضمن تقريرنا تجنباً لنتائج عكسية قد تحدث نتيجة الإفصاح عنها والتي قد تطغى على المصلحة العامة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة ، وأن البيانات المالية المجمعة مع تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم فيما يتعلق بالبيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم، وأننا وبإستثناء الأمور المذكورة في فقرة أساس الرأي المتحفظ ، قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، أن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما، وأن الجرد أجري وفقا للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للشركة الأم أو نتائج أعمالها.

برأينا كذلك، أنه لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة ولائحته التنفيذية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للمجموعة أو نتائج أعمالها.


نأيف مساعد البزيع

مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 91
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
18 فبراير 2018

شركة بيان للاستثمار - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان المركز المالي المجموع
كما في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	إيضاح	الموجودات
347,975	482,383		نقد في الصندوق ولدى البنوك
722,109	96,981	3	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
1,986,054	824,500	4	مدينون وأرصدة مدينة أخرى مخزون
599,267	378,583		موجودات مالية متاحة للبيع
11,374,694	13,118,454	5	عقارات قيد التطوير
71,534,114	71,534,114	6	ممتلكات وعقارات ومعدات
1,284,608	540,346	7	ممتلكات وعقارات ومعدات
87,848,821	86,975,361		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات :			
7,247,404	5,804,186	8	مستحق للبنوك
33,166,346	32,384,099	9	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
137,429	112,543	10	مرايحات دائنة
320,049	339,652	11	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
40,871,228	38,640,480		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية :			
39,266,391	39,266,391	12	رأس المال
(5,948,170)	(5,948,170)	13	أسهم خزانة
12,166,782	12,166,782	14	احتياطي إجباري
10,820,279	10,820,279	15	احتياطي اختياري
3,301,981	5,644,035		التغيرات التراكمية في القيمة العادلة
(2,003,790)	(3,100,158)		تعديلات ترجمة عملات أجنبية
(23,951,213)	(23,917,794)		خسائر متركمة
33,652,260	34,931,365		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
13,325,333	13,403,516	16	الحصص غير المسيطرة
46,977,593	48,334,881		مجموع حقوق الملكية
87,848,821	86,975,361		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.



فيصل علي المطوع
رئيس مجلس الإدارة

شركة بيان للاستثمار - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	إيضاح	
			الإيرادات :
455,149	755,421	18	صافي أرباح الاستثمارات
38,762	29,751		أتعاب إدارة واستشارات
460,910	291,812		صافي إيرادات المبيعات
69,882	223,598		إيرادات أخرى
<u>1,024,703</u>	<u>1,300,582</u>		
			المصاريف والأعباء الأخرى :
7,008	165,202		خسائر الإنخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
1,025,351	700,266	19	مصاريف عمومية وإدارية
465,650	379,981		أعباء تمويلية
292,155	(91,356)		(أرباح) خسائر فروقات عملة أجنبية
<u>1,790,164</u>	<u>1,154,093</u>		
<u>(765,461)</u>	<u>146,489</u>		ربح (خسارة) السنة
			الخاصة بـ :
(597,134)	33,419		مساهمي الشركة الأم
<u>(168,327)</u>	<u>113,070</u>		الحصص غير المسيطرة
<u>(765,461)</u>	<u>146,489</u>		ربح (خسارة) السنة
			الخاصة بـ :
فلس	فلس		ربحية (خسارة) السهم الخاصة بمساهمي الشركة الأم
<u>(1.65)</u>	<u>0.092</u>	20	

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة .

شركة بيان للاستثمار - ش.م.ك. (عامّة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	
<u>(765,461)</u>	<u>146,489</u>	ربح (خسارة) السنة
		الدخل الشامل الآخر:
		بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر
		المتعلق بالموجودات المالية المتاحة للبيع:
1,696,316	2,677,737	التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع
(16,351)	(335,683)	العكس الناتج عن بيع موجودات مالية متاحة للبيع
<u>(573)</u>	-	العكس الناتج من إنخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
1,679,392	2,342,054	
<u>(430,742)</u>	<u>(1,057,632)</u>	فروقات ترجمة عملة من العمليات الأجنبية
1,248,650	1,284,422	الدخل الشامل الآخر للسنة
<u>483,189</u>	<u>1,430,911</u>	مجموع الدخل الشامل للسنة
		الخاص بـ:
671,951	1,279,105	مساهمي الشركة الأم
<u>(188,762)</u>	<u>151,806</u>	الحصص غير المسيطرة
<u>483,189</u>	<u>1,430,911</u>	مجموع الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة بيان للاستثمار - ش.م.ك. (عامّة) وشركاتها التابعة
 بيان للتغيرات في حقوق الملكية المجموع
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

		حقوق الملكية الخاصة بسلهي الشركة الأم									
	المجموع	الحصص غير المسيطره	المجموع الجزئي	خلاف من اقامة	تبديلات ورجعة صلاوات اجنبية	التغيرات التراكبية في القيمة الخالصة	احاطي اعطاري	احاطي اعطاري	احاطي اعطاري	اسهم خزانه	رأس المال
	46,654,310	13,674,001	32,980,309	(23,354,079)	(1,593,483)	1,622,589	10,820,279	12,166,782	(5,948,170)	-	39,266,391
	(159,906)	(159,906)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	483,189	(188,762)	671,951	(597,134)	(410,307)	1,679,392	-	-	-	-	-
	46,977,593	13,325,333	33,652,260	(23,951,213)	(2,003,790)	3,301,981	10,820,279	12,166,782	(5,948,170)	-	39,266,391
	(73,623)	(73,623)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	1,430,911	151,806	1,279,105	33,419	(1,096,388)	2,342,054	-	-	-	-	-
	48,334,881	13,403,516	34,931,365	(23,917,794)	(3,100,158)	5,644,035	10,820,279	12,166,782	(5,948,170)	-	39,266,391

الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015
 أثر التغيرات في حقوق ملكية شركة تابعة
 مجموع الأجل القابل (المسترد) القابل للسنة
 الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016
 أثر التغيرات في حقوق ملكية شركة تابعة
 مجموع الأجل القابل (المسترد) القابل للسنة
 الرصيد كما في 31 ديسمبر 2017

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة بيان للاستثمار - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :
(765,461)	146,489	ربح (خسارة) السنة
		تسويات :
(455,149)	(755,421)	صافي أرباح الاستثمارات
(283)	(158)	إيرادات فوائد
7,008	165,202	خسائر الإنخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
292,800	135,066	استهلاك
43,269	38,431	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
465,650	379,981	أعباء تمويلية
292,155	(91,356)	(أرباح) خسائر فروقات عملات أجنبية
(120,011)	18,234	
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
(39,253)	689,950	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(19,294)	1,161,554	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
329,652	220,684	مخزون
(617,899)	(1,085,124)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(466,805)	1,005,298	النقد الناتج من (المستخدم في) العمليات
(50,955)	(18,828)	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
(23,319)	(32,000)	ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة
(541,079)	954,470	صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :
593,038	953,297	المحصل من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
(115,772)	(18,714)	شراء ممتلكات وعقارات ومعدات
393,873	170,394	توزيعات أرباح مستلمة
283	158	إيرادات فوائد مستلمة
871,422	1,105,135	صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :
(924,097)	(1,443,218)	مستحق للبنوك
74,526	(24,886)	مرايجات دائنة
(3,573)	(4,836)	توزيعات أرباح مدفوعة
(159,906)	(73,623)	صافي الحركة على الحصص غير المسيطرة
(465,650)	(379,981)	أعباء تمويلية مدفوعة
(1,478,700)	(1,926,544)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(1,148,357)	133,061	صافي الزيادة (النقص) في النقد في الصندوق ولدى البنوك
7,486	1,347	تأثير ترجمة العملات الأجنبية على النقد في الصندوق ولدى البنوك
1,488,846	347,975	نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة
347,975	482,383	نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة .

1. التأسيس والنشاط

إن شركة بيان للاستثمار (الشركة الأم) هي شركة مساهمة كويتية عامة تأسست بموجب عقد التأسيس رقم 1491/ جلد 1 بتاريخ 21 يوليو 1997 وأخر تعديلاته بتاريخ 6 يونيو 2016 وهي مدرجة في بورصة الكويت. وقد تم قيد الشركة الأم بالسجل التجاري تحت رقم 70718 بتاريخ 30 أغسطس 1997.

إن أغراض الشركة الأم هي كما يلي :

1. مدير محفظة الاستثمار.
2. مدير نظام استثمار جماعي.

إن العنوان المسجل للشركة الأم هو مجمع سعاد التجاري - شارع فهد السالم - قطعة 12 - مبنى 21 - وعنوانها المسجل هو صندوق بريد رقم 104 الدسمة ، 35151 - دولة الكويت .

إن الشركة الأم تخضع لإشراف هيئة أسواق المال وفقاً للقانون رقم 2010/7 لشركات الاستثمار.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 18 فبراير 2018 . إن الجمعية العامة السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها .

2. السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي :

أ - أسس الإعداد:

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، وبعض الموجودات المالية المتاحة للبيع والتي تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات . إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس .

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرية والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرية والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (ش) .

المعايير الصادرة وجارية التأثير

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل المجموعة ماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة، باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية التالية كما في 1 يناير 2017:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) - مبادرة الإفصاحات

إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017، تتطلب من المنشأة بتقديم إفصاحات تتيح لمستخدمي البيانات المالية تقييم التغييرات في المطلوبات الناشئة من أنشطة التمويل، بما في ذلك التغييرات النقدية والغير نقدية.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) - الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى

يبين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) أن المنشأة لا تحتاج إلى تزويد ملخص معلومات مالية للحصص في الشركات التابعة، الشركات الزميلة أو شركات المحاصة والمصنفة (أو متضمنة في مجموعة مستبعدة والمصنفة) بغرض البيع. إن التعديلات توضح أن ذلك هو الامتياز الوحيد من متطلبات الإفصاح للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) عن الحصص. إن التعديلات سارية المفعول من 1 يناير 2017 ويجب تطبيقها بأثر رجعي.

المعايير و التفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ، ولم يتم تطبيقها بعد من قبل المجموعة:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - الأدوات المالية

يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 - الأدوات المالية: التحقق والقياس. إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يحدد الكيفية التي يجب على المنشأة أن تصنف وتقيس أدواتها المالية وأن تتضمن نموذج الخسارة المتوقع الجديد لإحتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية ومتطلبات نموذج محاسبة التغطية الجديد، كما يوضح المبادئ في التحقق وإلغاء الاعتراف للأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

- يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أن يتم لاحقاً قياس كافة الموجودات المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة (من خلال الأرباح أو الخسائر أو من خلال الدخل الشامل الآخر) بناء على تصنيفها بالاعتماد على نموذج الأعمال التي تنتمي إليها وصفات تدفقاتها النقدية التعاقدية.

- بالنسبة للمطلوبات المالية، فإن أهم أثر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 يتعلق بالحالات التي يتم فيها أخذ خيار القيمة العادلة: مبلغ التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالتغيرات في مخاطر الإئتمان لتلك المطلوبات يتم إدراجه في الدخل الشامل الآخر (عوضاً من خلال الأرباح أو الخسائر)، إلا إذا أدى ذلك إلى عدم تطابق محاسبي.

- فيما يتعلق بانخفاض قيمة الموجودات المالية، يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 نموذج "خسارة الإئتمان المتوقعة" بناء على مفهوم مبدأ الخسائر المتوقعة عند بدء العقد: إن الاعتراف بخسارة الإئتمان يجب أن لا ينتظر بان يكون هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة.

- بالنسبة لمحاسبة التحوط، يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 تعديلات جوهرية تسمح للبيانات المالية بعكس صورة أفضل عن كيفية تنفيذ أنشطة إدارة المخاطر عند تحوط المخاطر المالية وغير المالية.

- يتم الاعتراف وإلغاء الاعتراف بالمخصصات كما هو دون تغيير عن معيار المحاسبة الدولي رقم 39.

تتوقع الإدارة أن يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في البيانات المالية المجمعة للمجموعة عندما يصبح إلزامياً، ولن ينتج عنها إعادة تعديل معلومات المقارنة. قامت الإدارة بإجراء تقدير مبدئي حول أو في طور تحديد الأثر الكامل للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على البيانات المالية المجمعة للمجموعة استناداً إلى تحليل للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017 بناء على الحقائق والظروف القائمة في ذلك التاريخ. بشكل عام، لا تتوقع المجموعة أي تأثير جوهري على بيان المركز المالي المجمع وحقوق الملكية باستثناء تأثير تطبيق متطلبات انخفاض القيمة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

لا يوجد تأثير للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على استثمارات أسهم الملكية المدرجة والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إن استثمارات أسهم الملكية غير المدرجة والمصنفة كاستثمارات متاحة للبيع والمدرجة بالقيمة العادلة والمؤهلة للتصنيف بالقياس "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، ومع ذلك، إن الأرباح أو الخسائر المتراكمة في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة لن يتم إعادة تدويرها إلى الأرباح أو الخسائر كما في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، والذي يختلف عن المعالجة الحالية. إن ذلك سوف يؤثر على الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للمجموعة ولكن لن يؤثر على مجموع الدخل الشامل. إن جميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى للمجموعة سوف يستمر قياسها على نفس الأسس كما هي حالياً طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39.

فيما يتعلق بالانخفاض في القيمة، تتوقع الإدارة تطبيق النهج المبسط لتسجيل خسارة الإئتمان المتوقعة للموجودات المالية للمجموعة والمدرجة بالتكلفة المطفأة على الرغم من أن الإدارة تقوم حالياً بتقدير مدى هذا التأثير، فإنها تتوقع أن تطبيق نموذج خسارة الإئتمان المتوقعة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 سوف ينتج عنه اعتراف مبكر لخسائر الإئتمان. ومع ذلك، إنه ليس من العملي تقديم تقديرات معقولة حول الأثر حتى تقوم الإدارة بإكمال المراجعة التفصيلية.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) – الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، والذي يحدد إطار شامل لكيفية وتوقيت وأحقية الاعتراف بالإيرادات. سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات الجارية التالية عند تطبيقه:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) – الإيرادات
- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) – عقود الإنشاء
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (13) – برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (15) – اتفاقيات إنشاء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (18) – الموجودات المحولة من العملاء، و.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم (31) – إيرادات خدمات الدعاية الناتجة عن معاملات مفاضلة.

ينطبق هذا المعيار على جميع الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء (مع مبدأ أساسي يستند إلى نموذج من خمس خطوات)، إلا إذا كانت العقود في نطاق المعايير الأخرى. كما توفر متطلباتها نموذجاً للاعتراف وقياس الأرباح والخسائر الناتجة من استبعاد بعض الموجودات غير المالية، بما في ذلك الممتلكات والعقارات والمعدات والموجودات غير الملموسة. إن المعيار سيحدد مجموعة شاملة من متطلبات الإفصاح المتعلقة بالطبيعة، المدى والتوقيت وكذلك أي عدم تأكد للإيرادات والتدفقات النقدية المتعلقة بها مع العملاء.

تتوقع إدارة المجموعة أن يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 ضمن البيانات المالية المجمعة للمجموعة عندما يصبح إلزامياً، وتتوي استخدام طريقة الأثر الرجعي للتحويل حيث ستقوم المجموعة بالاعتراف بالأثر التراكمي للتطبيق المبدئي لهذا المعيار كتنسوية على الرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة ولن ينتج عنها إعادة تعديل معلومات المقارنة.

ومع ذلك، وحيث أن الإدارة ما تزال في طور تحديد التأثير الكامل لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 على البيانات المالية المجمعة للمجموعة، إنه ليس من العملي تقديم تقديرات مالية معقولة حول الأثر حتى تقوم الإدارة بإكمال المراجعة التفصيلية.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) - التأجير

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 17 - التأجير. سيتطلب هذا المعيار من المستأجرين إثبات معظم الإيجارات في بيان المركز المالي بطريقة مشابهة للإيجار التمويلي الوارد في المعيار المحاسبة الدولي رقم 17 مع استثناءات محدودة على الأصول ذات القيمة المنخفضة والإيجارات على المدى القصير. كما في تاريخ بدء عقد الإيجار، سيُعتبر المستأجر على التزام بسداد دفعات الإيجار وأصل يمثل الحق في استخدام الأصل نفسه خلال فترة الإيجار.

تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (22) - معاملات العملات الأجنبية والدفعات المقدمة

تسري هذه التفسيرات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، وتوضح أنه عند تحديد سعر الصرف لاستخدامه عند الاعتراف المبدئي للموجودات، المصاريف أو الإيرادات (أو جزء منها) المتعلقة عند إلغاء الاعتراف بالموجودات غير النقدية أو المطلوبات غير النقدية المتعلقة بالدفعات المقدمة، إن تاريخ المعاملة هو التاريخ الذي تعترف فيه المنشأة ميدانيا بالموجودات غير النقدية أو المطلوبات غير النقدية الناتجة من الدفعة المقدمة. إذا كان هناك دفعات أو تحصيلات مقدما متعددة، فإنه يجب على المنشأة تحديد تاريخ المعاملات لكل دفعة أو تحصيل دفعة مقدمة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (40) - تحويل العقار الاستثماري

تسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، وتوضح متى يجب على المنشأة تحويل العقار، بما في ذلك عقارات قيد الانشاء أو التطوير إلى أو من العقار الاستثماري. تبين التعديلات أن حدوث تغيير في الاستخدام عندما يقابل أو يتوقف عن مقابلة تعريف العقار الاستثماري مع وجود أدلة على تغيير الاستخدام. مجرد تغيير في نية الإدارة في استخدام العقار لا تقدم دليل على تغيير في الاستخدام.

إن التعديلات على المعايير الأخرى لا يتوقع أن يكون لها أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

أسس التجميع:

تتضمن البيانات المالية المجمعة، البيانات المالية للشركة الأم وللشركات التابعة التالية (المشار إليهما بالمجموعة):

نسبة الملكية %		الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	إسم الشركة التابعة
2016	2017	قايضة	الكويت	شركة أركان القايضة - ش.م.ك. (قايضة) وشركتها التابعة :
99.9%	99.9%	تصنيع	مصر	شركة أركان للصناعة والتعدين (ش.م.ك.) (i)
100%	100%			شركة دار الطبي القايضة ش.م.ك. (قايضة) وشركتها التابعة المملوكة بالكامل: شركة دار الطبي العقارية ش.م.ك. (ii)
57.828%	58.061%	قايضة	الكويت	شركة الصفوة الدولية للاستشارات (شركة الشخص الواحد)
100%	100%	استشارات	الكويت	
99.9%	100%	عقارية	الكويت	شركة السنبال العقارية (ذ.م.م.)

(i) قامت المجموعة بتجميع الشركة التابعة على أساس المعلومات المالية المراجعة للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2017، وذلك لعدم توفر البيانات المالية المدققة للشركة التابعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

(ii) تم رهن عدد 100 مليون سهم من أسهم الشركة التابعة مقابل قرض تم الحصول عليه من بنك محلي (إيضاح 8).

إن الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم . وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم :

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها .
- قابلة للتعرض للخسارة ، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها .
- لديها القدرة على إستخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها .

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه .

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها ، فإنه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لإعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها . تأخذ المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك :

- حقوق تصويت المجموعة نسبة الى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين .
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها المجموعة ، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى .
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى .
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للمجموعة على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين .

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية . عند التجميع، يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل ، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجموعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة . إن الحصص غير المسيطرة تتكون من مبلغ تلك الحصص في تاريخ بدء دمج الأعمال ونصيب الحصص غير المسيطرة من التغير في حقوق الملكية منذ تاريخ الدمج.

تقاس الحصص غير المسيطرة إما بالقيمة العادلة ، أو بحصتها النسبية من الموجودات والمطلوبات المحددة للشركة المشتراة، وذلك على أساس كل عملية على حدة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة ، مع عدم التغير في السيطرة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الإعراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملك الشركة الأم. يتم قيد الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك القيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة . إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة ، فإنها تقوم بالآتي :

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة .
- استبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة .
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المترجمة المسجلة في حقوق الملكية .
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم .
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به .
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر .
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقاً لما يلزم لهذه البنود .

ج - الأدوات المالية:

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية "كموجودات مالية" و"مطلوبات مالية". يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتتوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع النقد في الصندوق ولدى البنوك والمدينين والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع والمستحق للبنوك والدائنين والمرايحات الدائنة.

الموجودات المالية

المدينون :

(1)

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي ، ويتم الإعراف مبدئياً بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المضافة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص الإنخفاض في القيمة. يتم احتساب مخصص الإنخفاض في قيمة المدينين التجاريين عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينين . تكمن الصعوبات المالية الجوهرية للمدينين في احتمال تعرض المدينين للإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية أو عدم الانتظام في السداد أو عدم السداد ، وتدل تلك المؤشرات على أن أرصدة المدينين التجاريين قد إنخفضت قيمتها بصفة دائمة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخضومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي . يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص ، ويتم الإعراف بمبلغ الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع . في حال عدم تحصيل أرصدة المدينين التجاريين، يتم شطب هذه الأرصدة مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينين التجاريين، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق شطبه يدرج من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

الاستثمارات المالية :

(2)

التحقق المبدي والقياس

تقوم المجموعة بتصنيف استثمارات المالية التي تخضع لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34 ضمن الفئات التالية: موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وموجودات مالية متاحة للبيع. إن هذه التصنيفات تعتمد على الغرض من شراء هذه الاستثمارات ويحدد من قبل الإدارة عند التحقق المبدي لها.

أ) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر :

تتضمن هذه الفئة بندين فرعيين هما: موجودات مالية محتفظ بها لغرض التداول وموجودات مالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاقتناء.

يتم التصنيف كأصل مالي محتفظ به لغرض التداول إذا تم اقتناؤه أساساً لغرض بيعه في المدى القصير أو إذا كان جزءاً من محفظة استثمارات مدارة ولها اتجاه فعلي حالي نحو تحقيق أرباح في المدى القصير أو إذا كان مشتقة فعالة كأداة تحوط ولم يتم تصنيفها .

يتم تبويب الأصل المالي كمصنف بالقيمة العادلة من قبل الإدارة عند التحقق المبدي إذا كان ذلك التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير عدم التوافق في طريقة القياس أو التحقق الذي قد ينشأ بخلاف ذلك ، أو إذا كان مداراً ويتم تقييم أداؤها وإعداد تقارير داخلية عنها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإدارة مخاطر موقفة أو استراتيجية استثمارية.

ب) الموجودات المالية المتاحة للبيع:

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية وهي إما قد تم تصنيفها في هذه الفئة أو أنها غير متضمنة في أي من التصنيفات الأخرى.

يتم قيد عمليات شراء وبيع هذه الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة - وهو التاريخ الذي التزمت فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجودات. يتم قيد الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف العمليات لجميع الموجودات المالية التي لا تدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

القياس اللاحق

بعد التحقق المبدي، يتم إدراج الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. إن القيم العادلة للموجودات المالية المسعرة مبنية على أسعار آخر أمر شراء. يتم احتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) من قبل المجموعة عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة.

يتم إثبات أية أرباح وخسائر محققة أو غير محققة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الأخر.

في حالة عدم توافر طريقة موثوق بها لقياس الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

في حالة إستبعاد أو إنخفاض قيمة أصل مالي متاح للبيع، فإنه يتم تحويل أية تغييرات سابقة في القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الأخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي (كلياً أو جزئياً) في إحدى هاتين الحالتين:

أ - عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في إستلام التدفقات النقدية من هذا الأصل المالي، أو،

ب - عندما تحول المجموعة حقها في إستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي ، وذلك في الحالات التالية :

1 - إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الأصل المالي من قبل المجموعة.

2 - عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للأصل المالي أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الأصل.

عندما تحفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها إدراج الأصل المالي بحدود نسبة مشاركتها فيه.

الإنخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية ، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود إنخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية.

في حالة الموجودات المالية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع ، فإن أي إنخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة للأصل المالي بحيث يصبح أقل من تكلفة الأصل المالي يؤخذ في الإعتبار عند تحديد ما إذا كان هناك إنخفاض في القيمة. يتم تقييم الإنخفاض الجوهري مقابل التكلفة الأصلية للأصل المالي ، ويتم تحديد الإنخفاض المطول على أساس الفترة التي إنخفضت فيها القيمة العادلة عن التكلفة الأصلية .

في حالة وجود أي دليل على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع فإن إجمالي الخسارة التراكمية - الفرق بين تكلفة الإقضاء والقيمة العادلة الحالية مخصوماً منها أي خسائر إنخفاض في القيمة لهذه الموجودات المالية والتي سبق الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع - تحول من الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع .

إذا زادت القيمة العادلة لأداة دين مصنفة كمتاحة للبيع في فترة لاحقة ، وارتبطت الزيادة بشكل موضوعي بحدث قد وقع بعد إدراج خسائر الإنخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع فإنه لا يمكن عكس خسائر الإنخفاض في القيمة بالمبلغ المعكوس في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

المطلوبات المالية

الدائنون:

(1) يتمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين . يمثل بند الدائنين التجاريين الإلتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي . يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفاة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

الإقتراض:

(2) يتم إدراج القروض مبدئياً بصافي القيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتكبدة . ولاحقاً يتم إدراج القروض بالتكلفة المطفاة، ويتم إحتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال فترة الإقتراض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم إحتساب تكلفة منح القروض ضمن تكاليف عمليات القروض إلى الحد الذي يحتمل على أساسه سحب كل أو بعض هذه التسهيلات في هذه الحالة ، يتم تأجيل هذه المصاريف حتى يتم سحب القروض . عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سيتم سحبها، فإن هذه المصاريف يتم رسملتها كمدفوعات مقدمة لخدمات السيولة ويتم إطفائها على فترة القروض المتعلقة بها.

مرايحات دائنة:

(3) يدرج رصيد المراجعة الدائنة باجمالي المبلغ الدائن ، بعد خصم تكاليف التمويل المتعلقة بالفترات المستقبلية. يتم إطفاء تكاليف التمويل المستقبلية عند استحقاقها على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم إلغاء الإعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الإلتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبدل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الإلتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية:

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حالياً لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

المخزون:

د - يقيم المخزون على أساس متوسط التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل ، بعد تكوين مخصص لأية بنود متقدمة أو بطينة الحركة. تتضمن تكلفة المخزون المواد المباشرة وأجور العمالة المباشرة وكذلك المصاريف غير المباشرة المتكبدة لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية. تحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الاعتيادي مخصوماً منه تكاليف الإنجاز والمصاريف البيعية. يتم شطب بنود المخزون المتقدمة وبتينة الحركة بناءً على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

عقارات قيد التطوير:

هـ - إن عقارات قيد التطوير تم تطويرها بهدف البيع في المستقبل ضمن النشاط الاعتيادي بتحويلها إلى مخزون عقارات بدلاً من الاحتفاظ بها لغرض إكتساب الإيجارات أو ارتفاع القيمة السوقية. ويتم قياسها بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل. تسجل العقارات المباعة وهي تحت التطوير بالتكلفة مضافاً إليها الربح / الخسائر ناقصاً المطالبات المرهنية. تشمل تكلفة العقارات تحت التطوير تكلفة الأراضي وغيرها من النفقات التي يتم رسملتها عن الأعمال الضرورية كجعل العقار جاهزاً للبيع. تتمثل صافي القيمة البيعية في سعر البيع التقديري ناقصاً التكاليف المتكبدة في عملية بيع العقار. يعتبر العقار منجزاً عند إكمال جميع الأعمال المتعلقة به بما في ذلك البنية التحتية ومرافق المشروع بالكامل.

و - ممتلكات وعقارات ومعدات:

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسمة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات.

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويُدْرَج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

لا يتم استهلاك الأراضي. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي:

سنوات	فئة الموجودات
20	مباني
10 - 5	آلات ومعدات
5	سيارات
5-3	أثاث وأجهزة حاسب آلي

يتم إدراج أعمال رأسمالية قيد الإنشاء بالتكلفة، بعد الاكتمال تحول الأعمال الرأسمالية قيد الإنشاء إلى الفئة المناسبة من الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند استبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ز - إنخفاض قيمة الموجودات:

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترية بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترية الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ح - مخصص مكافأة نهاية الخدمة:

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاوّل الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الإلتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الإلتزام النهائي.

ط - المخصصات:

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة الإلتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة تقرير في نهاية كل سنة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي.

وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الإلتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ي - رأس المال:

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية.

ك - أسهم الخزانة:

تتمثل أسهم الخزانة في أسهم الشركة الأم الخاصة التي تم إصدارها ثم إعادة شراؤها لاحقاً من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغائها بعد. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزانة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين "احتياطي أسهم الخزانة"، ويتم تحميل أي خسائر محققة على الحساب نفسه في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة ثم الاحتياطيات ثم علاوة الإصدار على التوالي.

تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقاً في علاوة الإصدار ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم احتياطي أسهم الخزانة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزانة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزانة.

عند شراء أي شركة في المجموعة حصة في ملكية رأس مال الشركة الأم (أسهم الخزانة)، يتم خصم المبلغ المدفوع متضمناً التكاليف الإضافية المتعلقة مباشرة بأسهم الخزانة من حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم إلى أن يتم إلغاء الأسهم أو إعادة إصدارها. في حال إعادة إصدار الأسهم لاحقاً، يتم إضافة أي مبلغ مستلم بالصافي بعد خصم التكاليف الإضافية المباشرة للعملية في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم.

ل - معلومات القطاع:

إن القطاع هو جزء منفصل من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد مصاريف. يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي وهو الشخص المسؤول عن توزيع الموارد وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الإستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

م - تحقق الإيراد:

يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن بيع بضائع أو استثمارات أو تقديم خدمات ضمن النشاط الإعتيادي للمجموعة. يتم إظهار الإيرادات بالصافي بعد خصم المرتجعات والخصومات والتنزيلات.

تقوم المجموعة بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الإقتصادية سوف تتدفق للمجموعة، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات المجموعة كما هو مذكور أدناه. إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الإلتزامات المرتبطة بعملية البيع.

(1) أرباح بيع الاستثمارات

تقاس أرباح بيع الاستثمارات بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ البيع، ويتم إدراجها في تاريخ البيع.

(2) إيرادات توزيعات الأرباح

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق المجموعة في استلام تلك الدفعات.

(3) إيرادات الفوائد

تحتسب إيرادات الفوائد باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية.

(4) المبيعات

تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال السنة. يتم تحقق إيراد بيع البضائع عند تحويل المخاطر ومنافع الملكية الهامة إلى المشتري.

(5) أتعاب إدارة

يتم تحقق أتعاب الإدارة وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

(6) الإيرادات الأخرى

يتم تحقق عمولة الأتعاب وإيرادات الاستشارات عندما يتم تقديم الخدمة ذات الصلة.

(7) إيرادات ومصروفات أخرى

يتم تحقق الإيرادات والمصروفات الأخرى وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

ن - تكاليف الإقراض:

إن تكاليف الإقراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الإقراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتاً زمنياً طويلاً لتصبح جاهزة للإستخدام أو البيع، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للإستخدام أو البيع. إن إيرادات الإستثمارات المحصلة من الإستثمار المؤقت لفروض محددة والمستثمرة خلال فترة عدم إستغلالها للصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للإسترداد.

يتم إدراج كافة تكاليف الإقراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها. إن تكاليف الإقراض تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تم تكبدها من الشركة فيما يتعلق بإقراض الأموال.

س - العملات الأجنبية:

تفيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأستثمارات في الأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأستثمارات في الأدوات المالية والمصنفة كموجودات متاحة للبيع فتدرج ضمن "التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة" ضمن الدخل الشامل الأخر.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف مساوية تقريباً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الأخر. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم إستبعاد العمليات الأجنبية فيها.

ع - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي:

يتم إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم الخسائر المتراكمة وحصتها من أرباح الشركات المساهمة الكويتية التابعة والزميلة والمحول إلى حساب الإحتياطي الإجباري. لم يتم إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 لعدم وجود ربح يخضع لإحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي على أساسه.

ف - ضريبة دعم العمالة الوطنية:

يتم إحتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5% من ربح الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم حصتها في أرباح الشركات الزميلة والتابعة غير الممثلة المدرجة في بورصة الكويت وكذلك حصتها في ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة من الشركات التابعة المدرجة في بورصة الكويت وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الكويت وذلك طبقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 والقرار الوزاري رقم 24 لسنة 2006 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم إحتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 لعدم وجود ربح يخضع لإحتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية على أساسه.

ص - حصة الزكاة:

يتم إحتساب حصة الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم حصتها في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة لهما. لم يتم إحتساب حصة الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 لعدم وجود ربح يخضع لإحتساب حصة الزكاة على أساسه.

ق - موجودات الأمانة:

لا يتم التعامل مع الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها من موجودات المجموعة وبالتالي، لا يتم إدراجها ضمن البيانات المالية المجمعة، ولكن يتم الإفصاح عنها في إيضاحات البيانات المالية المجمعة.

ر - الأحداث المحتملة:

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون إستخدام موارد إقتصادية لسداد إلتزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداؤه بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية مرجحاً.

ش- الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة:

إن المجموعة تقوم ببعض الآراء و التقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية . إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة . قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

الآراء:

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم 2 ، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة .

1- تحقق الإيراد:

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها . إن تحديد خصائص تحقق الإيرادات كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يتطلب آراء هامة.

2- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ومخصص مخزون:
إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء و رواج المخزون والعوامل المحددة لإحتساب الإنخفاض في قيمة المدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

3- تصنيف الموجودات المالية :

عند إقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "متاح للبيع". تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف موجودتها المالية.

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" إذا ما تم اقتناؤها في الأصل بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا ما تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر عند الإقتناء، شريطة إمكانية تقدير قيمتها العادلة بصورة موثوق بها. يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كموجودات مالية "متاحة للبيع" .

4- إنخفاض قيمة الموجودات المالية:

تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتحديد إنخفاض أدوات الملكية المتاحة للبيع ، والذي يتطلب آراء هامة. ولاتخاذ هذه الآراء، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان الإنخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة ما دون تكلفتها والملاءة المالية وذلك ضمن عوامل أخرى ، إضافة إلى النظرة المستقبلية للمنشأة المستثمر فيها على المدى القصير متضمنة عدة عوامل مثل أداء القطاع والصناعة والتغيرات التكنولوجية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. إن تحديد ما إذا كان الإنخفاض "جوهري" أو "مطول" يتطلب آراء هامة.

5- تصنيف الأراضي:

عند إقتناء الأراضي، تصنف المجموعة الأراضي إلى إحدى التصنيفات التالية بناء على أغراض الإدارة في إستخدام هذه الأراضي:

(1) عقارات قيد التطوير:

عندما يكون غرض المجموعة في تطوير الأراضي بهدف بيعها في المستقبل، فإن كلاً من الأراضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنيفها كعقارات قيد التطوير.

(2) أعمال تحت التنفيذ:

عندما يكون غرض المجموعة تطوير الأراضي بهدف تأجيرها أو إستخدامها في المستقبل فإن كلاً من الأراضي والإنشاءات يتم تصنيفها كأعمال تحت التنفيذ.

(3) عقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة:

عندما يكون غرض المجموعة بيع الأراضي خلال النشاط الاعتيادي للمجموعة، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة.

(4) عقارات استثمارية:

عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأراضي أو الإحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات استثمارية .

التقديرات والافتراضات:

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهريّة في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي :

1- القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة:

تقوم المجموعة بإحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق إستخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم إستخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، وإستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

2- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ومخصص مخزون:

إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم إثباته عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة سوف تكون غير قادرة على تحصيل ديونها. يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تتلف أو تصبح متقدمة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.

3- إنخفاض قيمة العقارات قيد التطوير:

يتم إدراج العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها، أيهما أقل. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض في القيمة، يتم تقييم صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها. يتم التقييم بناءً على أسعار البيع المتوقعة أو القيمة السوقية العادلة أو من خلال الرجوع إلى الأسعار السائدة بالسوق لعقارات مشابهة مخصوماً منها المصاريف الإضافية لإستبعاد الأصل. أي فرق بين صافي القيمة البيعية والقيمة الدفترية يتم الإعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

3. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تتمثل في أوراق مالية مسعرة محتفظ بها لغرض التداول.

4. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2016	2017	
1,661,982	620,762	مدينون تجاريون (أ)
156,012	14,900	أوراق قبض
168,060	188,838	أرصدة مدينة أخرى
1,986,054	824,500	

(أ) إن تحليل أعمار أرصدة المدينين التجاريين هي كما يلي:

المجموع	تأخر سدادها ولم تتخفف قيمتها			2017	2016
	أكثر من 180 يوم	من 90 إلى 180 يوم	لم يتأخر سدادها ولم تتخفف قيمتها		
620,762	48,810	119,166	452,786		
1,661,982	95,926	545,797	1,020,259		

5. موجودات مالية متاحة للبيع

2016	2017	
7,283,114	9,338,621	أوراق مالية مسعرة
3,437,775	3,369,525	أوراق مالية غير مسعرة
374,798	215,664	محافظ
279,007	194,644	صناديق
11,374,694	13,118,454	

إن أوراق مالية غير مسعرة ومحافظ بمبلغ 3,585,189 دينار كويتي مدرجة بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض في القيمة، نظراً لعدم القدرة على التنبؤ بطبيعة تدفقاتها النقدية المستقبلية وعدم وجود طرق أخرى مناسبة للتوصل إلى قيمتها العادلة بصورة موثوق بها (31 ديسمبر 2016: 3,812,573 دينار كويتي). لا يوجد سوق نشط لتلك الموجودات المالية وتتوي المجموعة الإحتفاظ بها على المدى الطويل، تم الإعتراف بخسائر إنخفاض في القيمة لتلك الموجودات المالية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 بمبلغ 157,553 دينار كويتي (31 ديسمبر 2016: لا شيء).

تم رهن أسهم مسعرة بمبلغ 5,709,044 دينار كويتي كضمان مقابل قرض تم الحصول عليه من بنك محلي (إيضاح 8).

شركة بيان للاستثمار - ش.م.ك. (عامّة) وشركاتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع مقومة بالعملة التالية:

2016	2017	العملة
9,465,036	11,367,930	دينار كويتي
374,798	215,664	دولار أمريكي
1,534,860	1,534,860	درهم إماراتي
11,374,694	13,118,454	

6.

عقارات قيد التطوير

إن العقارات قيد التطوير تتمثل في الأراضي الواقعة في جزيرة الريم - إمارة أبو ظبي (دولة الإمارات العربية المتحدة) بهدف تطويرها وبيعها في المستقبل كمجمعات وشقق سكنية ومكاتب تجارية. بناءً على تقديرات الإدارة، تبلغ التكلفة التقديرية للمشروع 3,508,594,819 درهم إماراتي (288,282,641 دينار كويتي).

يتم نقل الملكية بناءً على الفقرة رقم 7.2 من العقد بعد الإنتهاء من السداد الكامل للدفعات والإنتهاء من أعمال التطوير.

بلغت القيمة العادلة للعقارات قيد التطوير كما في 31 ديسمبر 2017 مبلغ 74,999,132 دينار كويتي (31 ديسمبر 2016: 76,177,682 دينار كويتي). تم التوصل للقيمة العادلة بناءً على أقل تقييمين تما من قبل مقيمين مستقلين. لأغراض تقدير القيمة العادلة للعقارات قيد التطوير، تم استخدام طريقة القيمة السوقية، مع الأخذ في الإعتبار طبيعة واستخدام العقارات قيد التطوير.

7.

ممتلكات وعقارات ومعدات

المجموع	أعمال رأسمالية قيد الإنشاء	أثاث وأجهزة حاسب آلي	سيارات	آلات ومعدات	مباني	أراضي	التكلفة :
3,006,692	193,603	63,754	89,202	1,885,793	700,570	73,770	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016
18,714	9,533	45	-	9,136	-	-	إضافات
(1,491,709)	(96,052)	(31,631)	(44,255)	(935,598)	(347,574)	(36,599)	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
1,533,697	107,084	32,168	44,947	959,331	352,996	37,171	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2017
1,722,084	-	60,074	65,217	1,295,723	301,070	-	الاستهلاك المتراكم :
135,066	-	994	5,413	109,686	18,973	-	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016
(863,799)	-	(29,495)	(33,114)	(650,497)	(150,693)	-	المحمل خلال السنة
993,351	-	31,573	37,516	754,912	169,350	-	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
							الرصيد كما في 31 ديسمبر 2017
540,346	107,084	595	7,431	204,419	183,646	37,171	صافي القيمة الدفترية :
1,284,608	193,603	3,680	23,985	590,070	399,500	73,770	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016

تم توزيع الاستهلاك المحمل كما يلي :

2016	2017
240,480	109,681
52,320	25,385
292,800	135,066

صافي إيرادات المبيعات
مصاريف عمومية وإدارية (إيضاح 19)

8.

مستحق للبنوك

2016	2017
6,300,000	5,550,000
947,404	254,186
7,247,404	5,804,186
%4.24	%4.72

قرض (أ)
سحب على المكشوف

متوسط معدل الفائدة الفعلية

(أ) يتمثل في قرض تم الحصول عليه من بنك محلي ويحمل معدل فائدة 2% سنوياً فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي، والذي سوف يتم سداد على أربع دفعات سنوية غير متساوية، على أن تستحق الدفعة التالية في 30 سبتمبر 2018 والدفعة الأخيرة في 30 سبتمبر 2020 .

خلال السنة، قامت المجموعة بسداد مبلغ 750,000 دينار كويتي من رصيد القرض والذي يمثل القسط الثاني .

قامت المجموعة برهن جزء من أسهمها المملوكة في شركة تابعة (إيضاح 2 ب) وأسهم مسعرة بمبلغ 5,709,044 دينار كويتي (إيضاح 5) كضمان مقابل القرض.

9. دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2016	2017	
26,502,754	26,019,306	دائنون تجاريون (أ)
5,970,077	5,877,714	دفعات مقبوضة مقدماً من عملاء (ب)
693,515	487,079	أرصدة دائنة أخرى
33,166,346	32,384,099	

(أ) يتضمن رصيد الدائنون التجاريون مبلغ 23,433,278 دينار كويتي (285,198,845 درهم إماراتي) (31 ديسمبر 2016: 23,801,512 دينار كويتي (285,198,845 درهم إماراتي)) والذي يمثل الرصيد الدائن المتبقي والمستحق للمطور الرئيسي نتيجة لإقتناء عقارات قيد التطوير والذي تم إستحقاقه كما في 31 ديسمبر 2017. وفقاً للإبذار المرسل من قبل محامي المطور الرئيسي والذي تم استلامه من قبل الشركة التابعة للشركة الأم وذلك لتسوية الرصيد المستحق، قام المطور الرئيسي بالمطالبة بفوائد ورسوم أخرى بمبلغ 11,969,426 دينار كويتي (145,676,017 درهم إماراتي) على الرصيد المستحق. لم تقم الشركة التابعة للشركة الأم بتسجيل تلك الفوائد والرسوم الأخرى في الدفاتر وذلك لعدم موافقتها عليها. إن إدارة المجموعة تتفاوض حالياً مع المطور الرئيسي وذلك لسداد الرصيد الدائن المستحق والرسوم الأخرى المتعلقة به.

(ب) تتمثل في المبالغ المقبوضة مقدماً من العملاء عن الحجوزات لوححدات سكنية أو مكاتب والتي سيتم بناؤها ضمن بند عقارات قيد التطوير إيضاح (6). قام خمسة عملاء برفع قضايا مطالبين بإسترداد المبالغ المدفوعة مقدماً بمبلغ 556,296 دينار كويتي (6,770,504 درهم إماراتي)، وتم إصدار حكم نهائي لصالح أربعة من العملاء بمبلغ 269,401 دينار كويتي (3,278,797 درهم إماراتي).

10. مراجعات دائنة

يتمثل هذا البند في تسهيلات تم الحصول عليها بواسطة شركة أركان للصناعة والتعدين (ش.م.م.) (شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة أركان القابضة ش.م.ك. (قابضة) - شركة تابعة) وتحمل معدل تكلفة فعلي 13% سنوياً، وذلك بضمان رهن تجاري من الدرجة الأولى على كافة المقومات المادية والمعنوية للمحل التجاري للشركة التابعة (31 ديسمبر 2016 : 13% سنوياً).

11. مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2016	2017	
332,583	320,049	الرصيد في بداية السنة
43,269	38,431	المحصل خلال السنة
(4,848)	-	المحول إلى مصاريف مستحقة
(50,955)	(18,828)	المدفوع خلال السنة
320,049	339,652	الرصيد في نهاية السنة

12. رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 392,663,910 سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية (31 ديسمبر 2016 : 392,663,910 سهم).

13. أسهم خزانة

2016	2017	
30,319,197	30,319,197	عدد الأسهم
%7.72	%7.72	النسبة إلى الأسهم المصدرة
1,000,534	1,449,258	القيمة السوقية (دينار الكويتي)
5,948,170	5,948,170	التكلفة (دينار كويتي)

قامت إدارة الشركة الأم بتجميد جزء من حساب الإحتياطي الإختياري بما يساوي رصيد أسهم الخزانة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة. إن هذا الرصيد غير قابل للتوزيع طوال فترة إحتفاظ الشركة الأم بأسهم الخزانة. إن أسهم الخزانة غير مرهونة .

14. إحتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الإحتياطي الإجباري، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يزيد رصيد الإحتياطي عن 50% من رأس المال. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. لم يتم التحويل لحساب الإحتياطي الإجباري نظراً لوجود خسائر متراكمة.

15. احتياطي اختياري
وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الاختياري ، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية السنوية للمساهمين بناء على إقتراح مجلس الإدارة. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الاختياري نظراً لوجود خسائر متراكمة.

16. الشركة التابعة ذات الحصة غير المسيطرة بنسبة مادية للمجموعة:

الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية للحصص غير المسيطرة %		نسبة الملكية المحتفظ بها من قبل المجموعة %		اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس
	2016	2017	2016	2017		
تملك أسهم شركات كويتية أو أجنبية	42.172%	41.939%	57.828%	58.061%	شركة دار الطبي القابضة ش.م.ك. (قابضة)	الكويت

كما في 31 ديسمبر 2017، بلغ إجمالي الحصص غير المسيطرة مبلغ 13,403,516 دينار كويتي (31 ديسمبر 2016 : 13,325,333 دينار كويتي).

ملخص المعلومات المالية للشركة التابعة المذكورة أعلاه ذات الحصص غير المسيطرة بنسب مادية للمجموعة .

ملخص بيان المركز المالي المجموع :

2016	2017	
6,875	2,572	الموجودات المتداولة
26,265,805	25,895,405	المطلوبات المتداولة
(26,258,930)	(25,892,833)	صافي المطلوبات المتداولة
71,534,114	71,534,114	الموجودات غير المتداولة
13,677,600	13,681,728	المطلوبات غير المتداولة
57,856,514	57,852,386	صافي الموجودات غير المتداولة
31,597,584	31,959,553	صافي الموجودات

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجموع :

2016	2017	
(399,145)	269,608	صافي الربح (الخسارة)
(48,456)	92,361	الربح (الخسارة) الشاملة الأخرى
(447,601)	361,969	مجموع الربح الشامل (الخسارة الشاملة)
(188,762)	151,806	الربح (الخسارة) الخاصة بالحصص غير المسيطرة

17. الجمعية العمومية وتوزيعات الأرباح المقترحة
إقتراح مجلس الإدارة عدم توزيع أرباح عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، ويخضع هذا الإقتراح لموافقة الجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين التي إنعقدت بتاريخ 3 مايو 2017 على البيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016، كما وافقت على إقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

18. صافي أرباح الاستثمارات

2016	2017	
393,873	170,394	إيرادات توزيعات أرباح
(13,157)	9,681	أرباح (خسائر) غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(28,777)	55,141	أرباح (خسائر) محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
103,210	520,205	أرباح محققة من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
455,149	755,421	

19. مصاريف عمومية وإدارية
تتضمن المصاريف العمومية والإدارية تكاليف موظفين بمبلغ 461,298 دينار كويتي (31 ديسمبر 2016: 582,244 دينار كويتي) واستهلاكات محملة بمبلغ 25,385 دينار كويتي (31 ديسمبر 2016 : 52,320 دينار كويتي).

20. ربحية (خسارة) السهم
ليس هناك أسهم عادية مخففة متوقع إصدارها. يتم احتساب ربحية (خسارة) السهم بقسمة ربح (خسارة) السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة :

2016	2017
(597,134)	33,419
سهم	سهم
392,663,910	392,663,910
(30,319,197)	(30,319,197)
362,344,713	362,344,713
فلس	فلس
(1.65)	0.092

ربح (خسارة) السنة الخاصة بمساهمي الشركة الأم

عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل
ناقصا : المتوسط المرجح لعدد أسهم الخزائنة
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة

ربحية (خسارة) السهم الخاصة بمساهمي الشركة الأم

21. أرصدة ومعاملات مع أطراف ذات صلة
قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة ضمن النشاط الاعتيادي كالمساهمين، أعضاء مجلس الإدارة، أفراد الإدارة العليا وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة.

إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي :

2016	2017	أطراف ذات صلة أخرى
279,007	194,644	194,644
50,000	50,000	50,000
17,500	10,000	10,000
157,889	151,039	
16,494	18,033	
174,383	169,072	

(1) الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجموع :

موجودات مالية متاحة للبيع
دائنون وأرصدة دائنة أخرى

(2) المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع:

أتعاب إدارة واستشارات

(3) مزايا أفراد الإدارة العليا :

رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل
مزايا مكافأة نهاية الخدمة

22. موجودات أمانة

2016	2017
25,248,221	24,936,458

محافظ

23. إرتباطات رأسمالية والتزامات محتملة

(1) يوجد على المجموعة التزامات محتملة كما يلي:

2016	2017
5,913	5,821
18,237	4,744
24,150	10,565

إرتباطات رأسمالية
إعتمادات مستندية

(2) إن القضايا القائمة للمجموعة كما في تاريخ بيان المركز المالي كانت كما يلي:

(أ) بتاريخ 23 يناير 2017، قامت شركة كيو انترناشيونال كونسلتنس برفع دعوى قضائية ضد شركة دار الطبي العقارية ش.م.ك.م. (شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة دار الطبي القابضة ش.م.ك.م.ك. (قابضة) - شركة تابعة) (المدعي عليه) تحت رقم 2017/1127 مطالبة المدعي عليها بأن تؤدي مبلغ 50,869,550 درهم إماراتي بالإضافة إلى 109 ألف دولار أمريكي المعادل 4,100,189 دينار كويتي، والتي تتعلق حسب ادعاء شركة كيو انترناشيونال كونسلتنس عن عقود استشارات هندسية مع الفوائد القانونية بواقع 7% سنوياً من تاريخ الاستحقاق وحتى تمام السداد. بتاريخ 3 أبريل 2017، قامت المدعي عليها بتقديم دعوى فرعية في ذات الدعوى بطلب ندم خبير وتصفية الحساب. بتاريخ 3 أبريل 2017، تم إحالة الدعوى إلى إدارة الخبراء، ولا تزال القضية منظورة أمام إدارة الخبراء، وتم تحديد جلسة لها بتاريخ 19 مارس 2018 أمام "محكمة أول درجة" لورود تقرير الخبراء.

وفي رأي المستشار القانوني للمجموعة، إن الدعوى عليه تعد غير محددة القيمة، ولا يرجح رأي فيها على رأي آخر إلا بإيداع تقرير الخبير وظهور نتيجته - وما قبل ذلك يتساوى الادعاء مع المدعي عليه أي القبول يتساوى مع الرفض - ولا يحسم الأمر إلا بإيداع الخبير تقريره وصدور حكم فيها . وعليه، لم يتم قيد مخصصات عن تلك القضايا في البيانات المالية المجمعة.

24. معلومات القطاع

لأغراض الإدارة، تم تنظيم المجموعة إلى أربعة قطاعات أعمال بناء على التقرير الداخلي المقدم إلى متخذ القرارات التشغيلية الرئيسي :

- عمليات الاستثمار : الاستثمار لمصلحة المجموعة في الأوراق المالية والمحافظ والصناديق.
- إدارة الأصول وخدمات استشارية: الاستثمار وإدارة المحافظ والصناديق للعملاء، واستشارات مالية واستشارات وبحوث استثمارية.
- العقارات : الاحتفاظ بالعقارات الاستثمارية لزيادة قيمتها وبيع العقارات الأخرى .
- البيع بالتجزئة : بيع السلع وتقديم الخدمات ضمن النشاط الاعتيادي.

إن معلومات القطاعات لقطاعات التشغيل التي يتم عمل تقرير بها كما يلي:

31 ديسمبر 2017

المجموع	بنود غير موزعة	إدارة الأصول وخدمات استشارية				إجمالي الإيرادات
		البيع بالتجزئة	العقارات	عمليات الاستثمار	معلومات أخرى :	
1,076,984	-	291,812	-	29,751	755,421	موجودات القطاع
211,516	-	210,302	-	11,751	(10,537)	مصاريف تشغيل غير موزعة
(379,981)	(379,981)					خسارة من العمليات
(168,465)						إيرادات أخرى
223,598	223,598					أرباح فروقات عملة أجنبية
91,356	91,356					ربح السنة
146,489						
86,975,361	-	2,058,817	71,534,114	-	3,382,430	معلومات أخرى :
86,975,361						موجودات القطاع
						مجموع الموجودات
38,640,480	-	586,132	-	-	38,054,348	مطلوبات القطاع
38,640,480						مجموع المطلوبات
(135,066)	-	(135,066)	-	-	-	استهلاك

31 ديسمبر 2016

المجموع	بنود غير موزعة	البيع بالتجزئة	العقارات	إدارة الأصول وخدمات استشارية	عمليات الاستثمار	إجمالي الإيرادات
954,821	-	460,910	-	38,762	455,149	إجمالي الإيرادات
(77,538)	-	25,760	-	(45,699)	(57,599)	تأثيرات القطاع
(465,650)	(465,650)					مصاريف تشغيل غير موزعة
(543,188)						خسارة من العمليات
69,882	69,882					إيرادات أخرى
(292,155)	(292,155)					خسائر فروقات عملة أجنبية
(765,461)						خسارة السنة
87,848,821	-	3,936,329	71,534,114	-	2,378,378	معلومات أخرى :
87,848,821						موجودات القطاع
40,871,228	-	1,116,149	-	-	39,755,079	مجموع الموجودات
40,871,228						مطلوبات القطاع
(292,800)	-	(292,800)	-	-	-	مجموع المطلوبات
						استهلاك

25. إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد في الصندوق ولدى البنوك والمدنيين والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع والمستحق للبنوك والدائنين والمرايحات الدائنة ، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها .

أ - مخاطر سعر الفائدة

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق المطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها .

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة، مع ثبات المتغيرات الأخرى على ربح المجموعة من خلال أثر تغيير معدل فائدة الإقتراض .

الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجموع بالدينار الكويتي	الرصيد كما في 31 ديسمبر بالدينار الكويتي	الزيادة / (النقص) في سعر الفائدة	السنة
			2017
± (27,750)	5,550,000	± 0.5%	قروض (دينار كويتي)
± (1,271)	254,186	± 0.5%	سحوبات على المكشوف (دينار كويتي)
			2016
+ (31,500)	6,300,000	± 0.5%	قروض (دينار كويتي)
+ (4,737)	947,404	± 0.5%	سحوبات على المكشوف (دينار كويتي)

ب - مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنوك والمدنيين. إن النقد لدى البنوك للمجموعة مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة . كما يتم إثبات رصيد المدنيين بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدنيين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزعهم على صناعات مختلفة.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية للنقد لدى البنوك والمدنيين.

ج - مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والنتيجة عن المعاملات التي تتم بعملة غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملة لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يظهر البيان التالي حساسية للتغير المحتمل المعقول في سعر صرف العملة بين العملات الأجنبية والدينار الكويتي.

السنة	الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الأثر على الدخل الشامل الآخر المجمع
2017			
دولار أمريكي	± 5%	± 10,742	± 10,783
يورو	± 5%	± 134	-
درهم إمارتي	± 5%	± 1,176,513	± 76,750
جنيه مصري	± 5%	-	± 68,346
2016			
دولار أمريكي	± 5%	± 5,236	± 18,740
يورو	± 5%	± 120	-
درهم إمارتي	± 5%	± 1,197,932	± 76,750
جنيه مصري	± 5%	-	± 152,329

د - مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. وإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الاستثمارات القابلة للتسييل السريع.

عملية إدارة مخاطر السيولة

إن عملية إدارة السيولة لدى المجموعة، كما هي مطبقة في المجموعة تشمل على:

- التمويل اليومي، ويدار عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من القدرة على مواجهة المتطلبات؛
- الاحتفاظ بالمحافظ ذات الموجودات السوقية العالية القابلة للتسييل السريع كضمان يغطي أي انقطاع غير متوقع في التدفقات النقدية؛
- مراقبة نسب السيولة في بيان المركز المالي تجاه المتطلبات الداخلية والتنظيمية.
- إدارة تركيز ونمط استحقاق الديون.

إن جدول استحقاقات الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر هي كالتالي:

المجموع	أكثر من 5 سنوات	1 - 5 سنوات	3 - 12 شهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	2017
482,383	-	-	-	-	482,383	تند في الصندوق لدى البنوك
96,981	-	-	-	-	96,981	موجودات مالية بالتقسيط العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
824,500	-	-	824,500	-	-	مديون وأرصدة مدينة أخرى
378,583	-	-	378,583	-	-	مخزون
13,118,454	-	13,118,454	-	-	-	موجودات مالية متاحة للبيع
71,534,114	71,534,114	-	-	-	-	عقارات قيد التطوير
540,346	540,346	-	-	-	-	ممتلكات وعقارات ومعدات
86,975,361	72,074,460	13,118,454	1,203,083	-	579,364	
5,804,186	-	4,600,000	1,204,186	-	-	المطلوبات
32,384,099	-	8,329,927	595,230	25,664	23,433,278	مستحق للبنوك
112,543	-	-	-	-	112,543	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
339,652	339,652	-	-	-	-	مراحيض دائنة
38,640,480	339,652	12,929,927	1,799,416	25,664	23,545,821	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
المجموع	أكثر من 5 سنوات	1 - 5 سنوات	3 - 12 شهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	2016
347,975	-	-	-	-	347,975	تند في الصندوق لدى البنوك
722,109	-	-	-	-	722,109	موجودات مالية بالتقسيط العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
1,986,054	-	-	1,986,054	-	-	مديون وأرصدة مدينة أخرى
599,267	-	-	599,267	-	-	مخزون
11,374,694	-	11,374,694	-	-	-	موجودات مالية متاحة للبيع
71,534,114	71,534,114	-	-	-	-	عقارات قيد التطوير
1,284,608	1,284,608	-	-	-	-	ممتلكات وعقارات ومعدات
87,848,821	72,818,722	11,374,694	2,585,321	-	1,070,084	
7,247,404	-	5,550,000	1,697,404	-	-	المطلوبات
33,166,346	-	8,671,319	635,851	57,664	23,801,512	مستحق للبنوك
137,429	-	5,278	132,151	-	-	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
320,049	320,049	-	-	-	-	مراحيض دائنة
40,871,228	320,049	14,226,597	2,465,406	57,664	23,801,512	مخصص مكافأة نهاية الخدمة

إن تحليل الإرتباطات الرأسمالية والالتزامات المحتملة للمجموعة حسب الإستحقاقات التعاقدية المتبقية :

المجموع	1 - 5 سنوات	أقل من سنة	2017
5,821	-	5,821	إرتباطات رأسمالية
4,744	4,744	-	إعتمادات مستندية
10,565	4,744	5,821	

المجموع	1 - 5 سنوات	أقل من سنة	2016
5,913	-	5,913	إرتباطات رأسمالية
18,237	18,237	-	إعتمادات مستندية
24,150	18,237	5,913	

هـ - مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمارات المجموعة في أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وموجودات متاحة للبيع. لإدارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بتنوع القطاعات المستثمر فيها بمحفظةها الاستثمارية.

يوضح البيان التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة لتغيرات في القيمة العادلة لأدوات الملكية، التي يوجد لدى المجموعة تعرض مؤثر لها كما في 31 ديسمبر :

2016			2017		
الأثر على الأرباح أو الخسائر	الأثر على الدخل الشامل الأخر	التغير في سعر أدوات الملكية %	الأثر على الأرباح أو الخسائر	الأثر على الدخل الشامل الأخر	التغير في سعر أدوات الملكية %
± 6,105	± 364,156	± 5%	± 4,849	± 466,931	± 5%

بورصة الكويت

26.

قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وبعض الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الأدوات المالية التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس متسلسل إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشطة المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.

المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر:

المجموع	المستوى الثاني	المستوى الأول	2017 :
96,981	-	96,981	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
9,533,265	194,644	9,338,621	موجودات مالية متاحة للبيع
9,630,246	194,644	9,435,602	المجموع

المجموع	المستوى الثاني	المستوى الأول	2016:
722,109	-	722,109	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
7,562,121	279,007	7,283,114	موجودات مالية متاحة للبيع
8,284,230	279,007	8,005,223	المجموع

كما في 31 ديسمبر، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية، باستثناء بعض الموجودات المالية المتاحة للبيع والمسجلة بالتكلفة كما هو مبين في إيضاح رقم 5. لقد قدرت إدارة المجموعة أن القيمة العادلة للنقد في الصندوق ولدى البنوك والمدنيين والمستحق للبنوك والدائنين والمرابحاث الدائنة تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة استحقاق هذه الأدوات المالية.

لم يتم أي تحويلات ما بين المستويات الأولى والثاني خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف (استناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

27. إدارة مخاطر الموارد المالية
إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الإستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للمجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار أسهم جديدة، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.

بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس المجال، تقوم المجموعة بمراقبة مواردها المالية بناءً على نسبة الدين إلى الموارد المالية. يتم تحديد هذه النسبة باحتساب صافي الدين مقسوماً على الموارد المالية. يتم احتساب صافي الديون كإجمالي الإقتراض ناقصاً النقد في الصندوق ولدى البنوك. ويتم احتساب إجمالي الموارد المالية كحقوق الملكية التي تظهر في بيان المركز المالي المجمع مضافاً إليها صافي الديون.

لغرض إدارة مخاطر الموارد المالية، يتكون إجمالي تلك الموارد المالية مما يلي :

2016	2017	
7,247,404	5,804,186	مستحق للبنوك
137,429	112,543	مرابحاث دائنة
(347,975)	(482,383)	يخصم : نقد في الصندوق ولدى البنوك
7,036,858	5,434,346	صافي الديون
46,977,593	48,334,881	مجموع حقوق الملكية
54,014,451	53,769,227	إجمالي الموارد المالية
%13.03	%10.11	نسبة الدين إلى الموارد المالية

28. مبدأ الإستمرارية
تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة عن موجوداتها المتداولة بمبلغ 23,588,454 دينار كويتي (31 ديسمبر 2016): 22,669,177 دينار كويتي). لقد تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس إفتراض إستمرارية المجموعة في أعمالها. إن إستمرارية المجموعة تعتمد على قدرتها على تحسين الربح وتعزيز تدفقاتها النقدية في المستقبل وإعادة هيكلة سداد ديونها، إضافة إلى الدعم والتمويل المستمر من قبل المساهمين والمؤسسات المالية، وفي حالة عدم توفر هذه الظروف، يجب تعديل البيانات المالية المجمعة المرفقة.

إن إدارة المجموعة بصدد التفاوض حول شروط سداد الدائنين التجاريين بمبلغ 23,433,278 دينار كويتي والرسوم الأخرى المتعلقة به مع المطور الرئيسي والذي يمثل الرصيد الدائن المتبقي من إقتناء عقارات قيد التطوير (إيضاح 9).

إذا لم تتمكن المجموعة من إعادة هيكلة الدائنين التجاريين والرسوم الأخرى المتعلقة به في المستقبل القريب، فإنها قد لا تتمكن من تحقيق موجوداتها والوفاء بمطلوباتها في السياق الطبيعي للأعمال.